الدولة والفرد وإشكالية: من يخدم من ؟

د/ شهرزاد لبصير
قسم علم الاجتماع- جامعة قسنطينة 2

ملخص

جاءت هذه الورقة بعرض سوسيو تاريخي للتغيرات التي عرفها المجتمع الجزائري والمتميزة بجدل مستمر بين الفرد والدولة قارب الستين سنة دار حول إشكالية من يخدم من؟! رغم التحدي الكبير الذي رفعه الفرد الجزائري بكفاحه ضد الاحتلال الفرنسي، ثم كفاحه لإخراج الوطن من التخلف الذي تركه يتخبّط فيه، ورغم الدور الطموح الذي لعبته الدولة الجزائرية غذاة الاستقلال لخدمة أهداف التنمية أين حققت الكثير من المكاسب، خصوصا الاجتماعية معتبرة إياها وفاءا للعهود. إلاّ أن هذه الخيارات ذاتها أدّت إلى عكس المتوقع بظهور معطيات داخلية وخارجية أدّت إلى تردّي الأوضاع الاقتصادية وخلّف بذلك المشروع الاشتراكي فجوة سياسية واجتماعية عميقة بين حاجات ومطالب القاعدة (الفرد) وبين خطط القيادة (الدولة) ولم تستطع القوى السياسية المتعاقبة احتوائها إلى يومنا هذا، رغم محاولات الإصلاح والتغيير بهدف تحقيق غد أفضل لكن هذا الغد طال واتسع مداه، وبدلا من أن يظفر الفرد الجزائري بالحياة الكريمة ظفر بالمزيد من القيود والأزمات. الأمر الذي شكل لبسا أمام المحللين الاجتماعيين الذين حاولوا رصد الفروقات بين ما هو ممنوح للفرد نظريا وما هو موجود على أرض الواقع.

الكلمات المفتاحية: الدولة – الفرد– المواطنة – الأزمة

Résume

Cet écrit a pour finalité de présenter un exposé historique des changements qu'a connu la société algérienne et cela sous l'angle de la problématique de la relation qui s'est établie entre l'individu et l'état sur plus de soixante années: qui de l'état et de l'individu, rend service à qui ? Malgré le grand défi que l'individu algérien a relevé par sa lutte contre l'occupation française , ainsi que son combat pour faire sortir le pays du sous développement dans lequel il se débattait du fait de cette occupation et malgré également la politique ambitieuse suivie par l'état algérien au lendemain de l'indépendance , politique qui s'est fixée des objectifs de développement qui s'est traduite par de multiples acquis, il n'en reste pas moins que les choix de développement adoptés ont engendré une détérioration de la situation économique de la société. Le projet socialiste s'est traduit par de profondes lacunes politiques et sociales entre les besoins et demandes de l'individu, d'un coté, et les plans décidés par la direction politique (l'état), de l'autre. Les forces politiques successives, quant à elles, n'ont pas pu, jusqu'à ce jour, trouver une réponse à ces lacunes et cela malgré de multiples tentatives de réformes et de changements visant à assurer un lendemain meilleur ; celui-ci a tardé, il ne s'est pas encore concrétisé, et au lieu que l'individu algérien accède à une vie digne, il n'a connu que plus de contraintes et de crises. Cette situation s'est présentée comme étant confuse pour les analystes sociaux qui se sont évertués à essayer d'expliquer les écarts entre ce qui est attribué théoriquement par l'état à l'individu et ce qui existe concrètement dans la réalité.

Mots clés : l'état – l'individu – citoyenneté - la crise

مقدمة:

ناضل الفرد الجزائري نضالا مستميتا ضد الاحتلال الفرنسي، فخدم الثورة وضحى بنفسه،أولا لتحرير البلاد ثم خدم الوطن وناضل من أجل إخراجه من التخلف الذي تركه الاستعمار يتخبط فيه، كان الدافع الوحيد لتحفيز الفرد هو اعتقاد إيديولوجي وسياسي يرتكز على الوطن قبل المواطن (الوطن فوق الجميع). وهو في الواقع دافع هام كان يمكن أن يحدث قفزات هائلة في تنمية المجتمع. لكن اضمحل هذا الدافع مع مرور السنين بظهور تناقضات في المجتمع أخلت بالمعادلة.

في مقابل ذلك، ظهرت الدولة الجزائرية بعد 1965 كمقاول عام للتنمية، واعتمد النظام السياسي الذي مسك بزمام الحكم المبدأ الذي يرى بأن الاستقلال الفعلي يفترض استقلالا متكاملا يمس الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للحياة الوطنية. ارتكازا على هذا المبدأ قامت بإجراء سلسلة من التأميمات التي عن طريقها أحكمت السيطرة على ثروات البلاد، أهمها المحروقات، فبفضل الريع البترولي تم إنجاز سلسلة من المصانع الضخمة والقرى الزراعية، أتاح لها ذلك تحقيق الكثير من المكاسب الاجتماعية لفئات اجتماعية واسعة، كمسألة الأمان الوظيفي وسياسة التشغيل الكامل والعدالة الاجتماعية والرّفاه الاجتماعي...إلخ، والتي تعتبر وفاءا للعهود التي قدمتها الدولة للفرد.

في الوقت الذي تعوَد الفرد على سخاء الدولة، وأصبح يراه حقا مشروعا أين نمت هذه الذهنية وتطورت وتجذَرت لدى الكبير والصغير وظل يطالب بالمزيد، عرفت مؤسسات الدولة مجموعة من المعوقات، رغم الدور الطموح الذي حاولت لعبه لخدمة أهداف التنمية خصوصا الاجتماعية، بل أدت الخيارات التنموية ذاتها إلى عكس المتوقع. وزاد اتساع الخرق على الراقع بالانخفاض المفاجئ لأسعار البترول في الأسواق العالمية. وأصيب الاقتصاد الوطني بعجز وركود فانخفض مستوى المعيشة، وساد تدني الإنتاجية، وسيَّدت الشللية والمحسوبية وتجارة النفوذ.

إثر هذا الانعطاف الخطير اختارت الدولة نموذج تنمية جديد يتوجَه نحو اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي ، والذي تطلب إجراء تغييرات هذه المرة جذريا ببناء نظام اقتصادي اجتماعي لبيرالي قائم على أنقاض نظام اقتصادي موجه لإصلاح مسار التنمية المتعثر الذي أرهق الفرد الجزائري. لكن الوضع ظل على ما هو عليه إلى يومنا هذا، فالمعطيات الميدانية تعكس جملة من الاختلالات المتراكمة أعاقت تحسين مستوى معيشة الفرد الجزائري وجعلته الحلقة المفقودة طيلة خمسة عقود.

مفهوم الدولة:

منذ ظهور الدولة بمعناها الحديث في القرن السادس عشر ميلادي بأوربا، والجدل المعرفي يتزايد عن طبيعتها وتحديد ماهيتها، خصوصا مع التغيرات والتعقيدات التي عرفتها المجتمعات الغربية. أما المجتمعات العربية لم يكن مفهوم الدولة من بين أولويات مفكريها، لإنشغالهم بقضايا الكفاح والتحرّر واسترداد الاستقلال السياسي، فغالبيتها كانت خاضعة للإستعمار الغربي، ماعدا بعض الاجتهادات. وبعد استرداد حريتها حاولت بناء دولها الحديثة العهد، ليستقطب بذلك مفهوم الدولة الكثير من التخصّصات المعرفية المعاصرة، وتتناوله مختلف العلوم الاجتماعية والانسانية.

ولن نسهب في مناقشة مفهوم الدولة، فقد أُشبعَ طرحا خصوصًا في القرن الفارط، لدرجة أننا لا نستطيع إيجاد تعريفا جامعًا مانعا. لكن أصل الكلمة لغةً هو (statu quo) وهي عبارة لاتينية يُقصدُ بها الاحتفاظ بالوضع الحالي بالنسبة إلى الأوضاع القانونية السابقة، وعدم إحداث أي تغيير فيه.[1]

ويرى عالم الاجتماع الانجليزي (أنتوني غدنز) أنّ الدولة تقوم بقيام جهاز سياسي للحكم مثل: البرلمان ومجلس الشعب، بالإضافة إلى أجهزة الخدمة المدنية المسؤولة بغرض السيطرة على إقليم معين ومجموعة من النّاس وتتعزّز السلطة في هذا النظام بنسق قانوني وقدرة على استعمال القوّة العسكرية لتنفيذ السياسات.

وقد خصّ (غدنز) الدولة الحديثة بخصائص جعلها تختلف عن نظائرها في الحضارات التقليدية وغير الصّناعية، من هذه الخصائص:

أ. **السيادة:** فالأراضي التي حكمتها الدول القديمة كانت غامضة الحدود إلى حدّ بعيد، مثلما كانت درجة السيطرة التي تفرضها الحكومة المركزية ضعيفة جدّا.

ب. **المواطنة:** في الدول التقليدية لم يكن أغلبية السكان الخاضعين لحكم الملك أو الامبراطور يدركون أو يعرفون أو يبدون اهتمامًا كبيرًا بمن يحكمونهم، كما لم تكن لهم أية حقوق سياسية أو صلاحيات تنفيذية، واقتصر الانتماء إلى الجماعة السياسية العامة، على الطبقات المهيمنة وعلى العكس من ذلك، فإن أكثر الناس الذين يعيشون داخل حدود أنظمة سياسية في المجتمعات الحديثة هم المواطنين الذين يتمتعون بحقوق وواجبات عامة، ويعتبرون أنفسهم جزءًا من الدولة.

ج. **القومية:** ترتبط الأمم القومية بظهور القوميات التي يمكن تعريفها باعتبارها منظومة من الرّموز والمبادئ التي تضفي على الفرد الاحساس بأنه جزء من جماعة سياسية واحدة. وتتضح القومية في أجلى مظاهرها عند بناء الدولة الحديثة. (2)

وبالنسبة للجزائر، فإن نخبها السياسية مثلها مثل أغلب الدول العربية الأخرى، حاولت منذ الاستقلال سنة 1962 إعطاء قوّة قانونية وتنظيمية للدولة في المجال العمومي، تميّزت بقيام علاقات تجاذب وتنافر مع جهات وأفراد حيث عزّزت مكانتها في فترات معيّنة، كما تراجعت في فترات أخرى وعمومًا فقد بقيّت هبتها لدى المواطن تتأرجح بين معارض ومؤيّد، وذلك حسب موقع كل واحد في الهرم الاجتماعي، لكنّها إجرائيا في جزائر اليوم تبقى الجهاز الوحيد الذي يحتكر العنف المادي، ولديها حضور كثيف في الحياة الاجتماعية، من خلال احتكارها للسلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية، إلا أن شعبيتها تآكلت بسبب محدوديّة نظرة المشتغلين في الحقل السياسي، وانعكاسات ذلك على شرائح واسعة في المجتمع الجزائري. (3)

مفهوم الفرد:

الفرد لغة هو شخصٌ، إنسانٌ، امرؤ، كائن عاقل (4) جمعه أفراد، ونقول كل فرد له حقوقه في المجتمع أي كل شخص، أو إنسان.

وبذلك فالفرد (individual) عبارة عن انسان أو شيء محدّد يشكل كينونة مستقلة بحدّ ذاتها، أي أنه غير قابل للإنقسام والتجزئة، ويشكل مجموع الأفراد نواة المجتمع.

وقد حظي مفهوم الفرد في علم الاجتماع بمكانة مركزية إذ تركّز حضوره في كل من النّسقين المفاهيمين للجماعة والمجتمع، إلاّ أن دلالة هذا الحضور والوظائف والأدوار المناطة به متغايرة ومختلفة عن بعضها البعض، فأواصر الإرتباط بين الأفراد ضمن الجماعة (وليس المجتمع) تتميّز بانها ذات طبيعة عاطفية مشاعريّة اعتقاديّة تقود إلى الاحساس بالإنتماء المشترك فيما بينهم. وتتمايز الجماعات وفقًا لهذا التحديد فيما بينها من جهة، وتمارس بشكل آلي سلوكًا إقصائيا مانعًا للإختراق والدخول لها تجاه الأفراد الغير منتميين لها من جهة أخرى. ويتجلى هذا بدرجة من الوضوح من خلال الجماعات الأسرية (العشائرية، القبليّة) أو جماعة الأصدقاء.

كما تناول علم الاجتماع مفهوم الفرد بالدّراسة والبحث بشكل وصل إلى بناء نظرية علميّة مستندة عليه. (نظرية العقد الاجتماعي)، وتم الاصطلاح على تعريف العقد الاجتماعي على أنّه اتفاق مجموعة من الأفراد فيما بينهم لتكوين مجتمع بناءًا على قاعدة الفائدة المتبادلة وتجنّب الأضرار مقابل تسليم الفرد لإرادة الجماعة ممثلة بالسلطة، ومن خلال هذا التعريف يرتبط تحديد المجتمع بتحقق تعريف للفرد أو لمجموعة من الأفراد المكوّنين له.

ويعتبر المجتمع الحديث نتاجٌ لعوامل اقتصادية ولعلاقات إنتاجية أكثر تعقيدًا وتطورًا لما سبقها، وإفراز لتقسيم العمل يعتمد على كفاءات ومهارات معيّنة ومتباينة يتمكن الأفراد من اكتسابها، ويتحصّل الأفراد من خلال أداء هذه الأدوار حسب توزيعها وتقاسمها على مردود مادّي يعبّر كذلك عن مكانة مشاركتهم في البناء والصّرح العام بمركّب السلطة، من حيث الجانب الاقتصادي فيها، فحلّت هنا الطبقة الاجتماعية كفضاء ونسق يعرّف فيه انتماء الفرد الفعليّ محلّ العشيرة والقبيلة.

إن تعريف الفرد هو تموقعه ضمن مركّب العلاقات الاجتماعية القائمة في آخر الأمر على قيمة العمل التي تعبّر عن الإنتماء الفعلي للفرد وأدائه لدوره ضمن هذا المركب. المحدّد الآخر لإنتماء الفرد ضمن النّسق المجتمعي هو الفائدة أو المصلحة المتحققة، لذلك يسعى الأفراد إلى التنظيم ضمن هياكل مؤسساتية للدّفاع عن المصالح التي تجمع بينهم. ولتحقيقه ولضمان عدم استئثار طرف على حساب البقيّة. فالأفراد هنا متساوون من حيث المبدأ من ناحية أحقيتهم وحقوقهم، وتعتبر السلطة أو الحكومة هنا الخلاصة المؤسساتية التي ترعى هذه المصالح وتحمي هذه الحقوق.

تعتبر هنا مشاركة الأفراد ضمن المؤسسات المجتمعية على جميع مستوياتها وقدرتهم على التعبير داخلها عن اختياراتهم الفردية، تمظهرًا لمشاركتهم في أطوار صناعة وتشكل القرار. فإتخاذ القرار ضمن هذا السياق لا يكون نتيجة تفرُّد بالراي أو حالة مزاجيّة، بل هو نتيجة تدافع بين علاقات مصالح متعدّدة والأراء المعبّرة عنها من خلال مؤسسات المجتمع المختلفة. هذه الأرضية الاجتماعية والثقافية هي التي تسمح بتشكّل نظام ديمقراطي وممارسة ديمقراطية من خلال رمزية وواقعية شعارها في آن واحد، القائل: (فردٌ واحد، صوت واحد) [5]

إن تموقع الفرد في مجتمعه يتحدّد أو تمثله أفكاره، انتماءاته، أفعاله، أقواله، إنجازاته أو إخفاقاته.ولعلّها جديرة بالذكر في هذا السياق الدّراسات التي قام بها (hofsted) في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات من القرن الماضي لتعريف المجتمعات المختلفة وتحديد معالمها، حيث تحدّث عن نوعين من المجتمعات هي: المجتمعات الجماعية والمجتمعات الفردية.

في المجتمعات الجماعية الوحدة الأساسية هي الجماعة ممّا يجعل الفرد قائم بقيام الجماعة، فنجاح الفرد يعتمد بشكل أساسي على نجاح جماعته، وفي حال تعارضت أهدافه مع أهداف جماعته، فأهداف جماعته مقدمة، ويساند ذلك فكرة أنّ الفرد يخدم هدف بقاء الجماعة والمساهمة في نجاحها، ممّا يجعل ارتباط الفرد بجماعته كبيرًا، لذا تحدّد قيمة الفرد بناءا على مقياس عطائه لجماعته ونفعه لصالح الجماعة ومن الأمثلة على هذه المجتمعات نجد المجتمع الصيني.

بينما في المجتمات الفردية، تكون الوحدة الأساسية هي الفرد، وهو قائم بذاته، نجاحه يتحدّد بشخصه وجهوده وأهدافه الخاصة به، لا يهمّ تعارضها مع أهداف الجماعة، ولذا من السّهل على الفرد في مثل هذه المجتمعات أن يختار جماعة أخرى ليكون فردًا منها، يساعد في ذلك أن ارتباط الفرد بالجماعة قليل، واعتماده على نفسه أكبر من اعتماده على جماعته، ومن ممثلي هذه المجتمعات نجد المجتمع الأمريكي. [6]

وكما هو واضح المجتمعات العربية الاسلامية، والجزائر إحداها تقع في نطاق أقرب للمجتمعات الجماعية بحكم تمسّكها بالعادات والتقاليد والمعتقدات الدينية التي تولي أهمية كبرى للجماعة بل وتجعلها أكثر التصاقًا بالمجتمعات الجماعية.

ونحن هنا لسنا بصدد الإختيار والحكم على أفضلية مجتمع عن آخر، فالجتمع الصيني كنموذج للمجتمع الجماعي لا يقل تطورًا وتقدما وازدهارا عن المجتمع الامريكي كنموذج للمجتمع الفردي، بل إن الأمر الذي يستحق الوقوف عنده هو أن الفرد العربي بصفة عامة والجزائر بصفة خاصّة عاشت لزمن طويل في المجتمعات الجماعية حالة انصهار وذوبان تام، بل كان هناك ضمورًا إلى حد الغياب لحضور الفرد مقابل التأكيد على أهمية الجماعة المتمثلة هنا في الوطن، ويتضح ذلك من خلال التضحيات الجسام التي قدّمها فداءًا للوطن (مليون ونصف مليون شهيد) ووقّع بذلك بأحرف من ذهب على قصّة تروي ثورة شعب كافح من أجل الحرية طيلة قرن وربع قرن(130سنة).

وحتى بعد الاستقلال وإلى غاية نهاية الثمانينات من القرن الماضي، وبالضبط أحداث أكتوبر 1988، بقيت أهداف الفرد تتركز على أهداف الجماعة (الوطن) وعلى الجماعة قبل الفرد، وواصل كفاحه لإخراج الوطن من التخلّف الاقتصادي والاجتماعي وكان الدّافع الوحيد لتحفيز هذا الفرد هو اعتقاد ايديولوجي وسياسي رافض بصفة قاطعة النموذج الرأسمالي حيث

اعتبره نموذجا مرادفا للإستعمار الذي تجنّدت مختلف فئات الشعب لمحاربته وهدم بنيانه، ولا غرابة في ذلك مادامت القوة التي كان يحاربها لم تكن متمثلة في الاستعمار الفرنسي، وإنما كانت دعائمها دول الحلف الاطلسي التي يجمعها نظام اقتصادي واحد هو النظام الراسمالي، الذي لم يجد فيه الجزائريون الرحمة، ووجدوا العون لدى البلدان الاشتراكية وتعاطف حكوماتها مع ثورته المسلحة، حيث اعتبرتها ثورة ضد الهيمنة السياسية والاستغلال الاقتصادي الأجنبي وكفاحًا من أجل الحرية السياسية.(7)

وعليه فلمّا اختار رجال الدولة الجزائرية عشية الاستقلال السّير في الخط الاشتراكي، الفرد الجزائري لم يعارض، بل صفقّ وهلّل وساند الدولة في قرارها. وقامت دولة تدين باديولوجيا سياسية واجتماعية هي إلى اليسار أميل، وقد حدّد التوجه الاشتراكي دور الدولة بشكل جعل القطاع العام هو القطاع السائد والمهيمن في السّتينات وسبعينات وثمانينات القرن الماضي.(8)

لقد كان الميل النّفسي للفرد الجزائري نحو هذا النّظام استجابة للطبيعة الاجتماعية التي تميّز بها عبر حقب التاريخ المختلفة، والتي تتشخص في تمرّده ضدّ الاستبداد والظلم ونفوره من مظاهر التعالي والتكبّر، وبالتالي من النّظام الطبقي المستغل كما أنه نظام ينسجم أيضا وبشكل عميق مع مبدأ العدالة الإجتماعية في توزيع الثروات وعلى مبدأ التضامن الإجتماعي في الحياة. (9)

كل هذه الطموحات لم تكن لتتحقق إلاّ في مجتمع جماعي وليس في مجتمع فردي، فالأسباب السالفة الذكر زوّدت الفرد الجزائري بحسّ وطني رفيع المستوى، وبوعي نضالي وسياسي وثقافي تحرّري مناهض لكل أشكال الاستغلال والاستعمار.

وبتحليل هذه الأسباب التي كانت وراء اختيار الدولة النهج الاشتراكي، نجد أنه لم يكن قرارًا منفردًا مستبدًا من طرف السلطة الحاكمة آنذاك، وليس وليد أزمة ما، وإنما وليد رغبة جماعية من أكثر الشرائح الاجتماعية، للإسراع بالتنمية الاقتصادية، وحماية الاستقلال الحديث وتحقيق العدالة الاجتماعية.

وانجازات الدولة الجزائرية الاشتراكية لا يمكن تجاهلها فطالما شكلت مصدر عزّة وافتخار الفرد الجزائري آنذاك، بداية باسترجاع ثروات الأمة وبالتالي السيادة الاقتصادية والتي رسّختها في الذاكرة الجماعية الخطابات المدوّية للرئيس الراحل (هواري بومدين) ثم الانجازات الضخمة، الصناعية منها والزراعية التي عملت على تحريك المدّخرات الوطنية وتوزيع الاستثمار وخلق فرص عمل لتوظيف القوى العاملة المتنامية، والحدّ من التبعيّة للنّظام الرأسمالي، على الأقل في فترة السّبعينات من القرن الماضي، كل هذا لم يكن ليتحقق من دون أن تلعب الدولة الاشتراكية دورها، ومن دون مساندة شعبيّة واسعة النّطاق لها.

وللحقيقة والتاريخ فقد كان وجود الدولة الاشتراكية حتميّة لا بدّ منها، كمرحلة ضرورية ساهمت خلال فترة زمنية قصيرة نسبيًّا في إنهاض الدولة الجزائرية الحديثة الاستقلال وفي قطع شوط مهمّ في عملية التقدم خصوصًا الاجتماعي، والتي صفّق لها الفرد الجزائري ورحّب وهلّل فرحًا بهذه الانجازات التي اعتبرها انجازاته كفرد في المجتمع الجماعي.

وبعد سنوات عديدة من تطبيق النموذج الاشتراكي بدولة مهيمنة على الحياة الاقتصادية والسياسية وبقطاع عام ضخم لم يغوي رجال الدولة فقط بل أغوى كل الشرائح الاجتماعية، وبعض الدول المجاورة، أظهرت الخبرة العديد من المشاكل غير المتوقعة وعلى رأسها مستوى الانتاجية المتدنيّ والشبه منعدم، وفي سياق تلك المشاكل طرح صانعوا القرار بعض البدائل لحلّها تمثلت في تطبيق برنامج إعادة الهيكلة للمؤسسات العمومية، في بداية الثمانينات تلاها اصلاح آخر تمثل في الاستقلالية في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات. لكن النّاتج هو أدنى بكثير، فمن حيث الكم القاعدة الصناعية موجودة، أمّا من حيث الناتج فلا شيء مهم يذكر سوى أن مؤسسات الدولة خضعت لعدّة ترقيعات، وتأكد الجميع أن عجز مؤسسات الدولة يفوق اصلاحها بعد أن تحوّلت إلى مصدر نزيف وهدر لإمكانيات الدولة فهي بحاجة إلى تغيير جذري، وجلّ تلك المسكّنات (الاصلاحات) لم تفلح في تهدئة آلامها.

تزامنا مع الظروف الداخلية المزرية التي عرفتها الدولة والفرد على حدّ سواء، فقد تكيّفت الاحتكارات الامبريالية مع الوضع الذي نشأ في أعقاب الاستقلال وطوّرت أساليب جديدة تعتمد بالدرجة الأولى على التجارة الدّولية، النّظام النقدي الدّولي ونفوذ الشركات العابرة للقارات...إلخ (مظاهر الاقتصاد العالمي الجديد) ورغم المحاولات الداخلية الجادة لتحسين الأوضاع إلاّ

أن الضغوط الخارجية زادت الطّين بلّة خصوصاً عندما يكون الأمر يتعلّق باقتصاد نام، فهو اقتصاد ضعيف بالأساس، يخضع عادة لعلاقة تبعية كبيرة (نسبة الصادرت + نسبة الديّون)، ويتأثر بسرعة نتيجة لهذه الوضعية بتقلبّات السوق الدولية.

ودخلت الدولة في أزمة متعدّدة الأبعاد أدّت إلى اشتعال الجبهة الاجتماعية، وشن العمال اضرابات عديدة وانتقلت الحركات الاحتجاجية إلى الشوارع، أين عمّ اللاّإستقرار وصل حدّ الإقتتال في الشوارع ممّا أفقد الدولة كجهاز تنظيمي وقوّة قانونية الكثير من هيبتها. إثر هذا الانعطاف الخطير، قامت الحكومات المتعاقبة. باصلاحات، هذه المرّة جذرية مسّت الحياة السياسية والاقتصادية وهنا دخلت البلاد في مرحلة انتقالية لتتحوّل من الاقتصاد الموّجه إلى إقتصاد السوق.

وفي ظل اشتداد الأزمة الأمنية وتدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بسبب قبول برنامج التعديل الهيكلي الذي فرض على الجزائر مقابل إعادة جدولة ديونها طرح مشروع الوئام المدني ليتطور إلى مصالحة وطنية عاد بموجبها الإستقرار السياسي والأمني للجزائر نسبياً، لأن هيبة الدولة ومكانتها اهتزّت لدى شرائح واسعة من المجتمع، أدّى كل هذا إلى شرخ عميق بين الدولة والفرد في الجزائر ترجمته أحداث العنف التي تطفو على السّطح من حين لآخر.

إن المتّتبع لكرونولوجيا الأحداث البارزة التي عرفتها الجزائر في العقدين الأخيرين من القرن العشرين والعقد الأول من القرن الواحد والعشرين، يلاحظ أن الفرد الجزائري قد قام بتعزيز مكانة الدولة في مرحلة معينة، وصفّق وهلّل لإنجازاتها، وهو الذي شكك في مصداقيتها في مرحلة لاحقة بحجة سوء التسير والاستبداد والاستغلال الآمشروع للسلطة وانتشار الفساد المالي والاداري بشكل رهيب.

ربما يوجد جزء من الحقيقة في هذا التحليل، لكن الواقع يؤكد أن الفرد الجزائري قد عاش وانصهر في المجتمع الجماعي، وتبنّي نجاح الدولة في الخروج من الوحل الذي تركها الاستعمار تتخبط فيه، وقطع شوط من التنمية مؤيدًا لا معارضًا، ولما تغيرت الموازين وطفى على السّطح الكثير من الأزمات التي كان هو طرفاً فاعلا فيها، تراجع بل وانقلب وانسحب تمامًا ليُحمل الدولة مسؤولية هذا الفشل، والأدهى من ذلك تقمّص دور الشهيد؟! لماذا لم ينتفض انتفاضة أخرى بدل العنف الممارس ضدّ الدولة وضدّ الأفراد أيضًا.

لقد فشل كل من الدولة والفرد في تحقيق أهدافهما على تنوّعها وشموليتها كما لم يحقق كل منهما فعالية أكبر، مما جعل كل منهما ينتكس عن الكثير من خصائصه، ليتبنى ويساهم كل منهما في نوع من الابتذال للعنف الذي لا زال يطفو من حين لآخر ممثلا مثلا في أحداث القبائل 2001– 2002 ، أحداث غرداية، أحداث عين صالح، أحداث ورقلة 2014–2015.

وبناءً عليه نحن لا نريد اتهام طرف، وتبرئة آخر، بل سنتجاوز هذا الامر لننتحي منحى مغايرًا للطروحات السائدة التي تتهم الدولة بل تجرمها أحيانا، فلا ينبغي أن يبقى تفكيرنا منصبًا على انصاف الفرد من الدولة بل يجب أن يكون منصبًّا أيضا على الفرد الجزائري وماذا قدّم هو لهذه الدولة في عزّ أزماتها بعد الاستقلال، وهنا تحضر في الذاكرة صرخة الرئيس الأمريكي الأسبق (جون كينيدي) في بني قومه بأن لا يسألوا ماذا يمكن لأمريكا أن تمنحهم ، بل عليهم أن يسألوا، ماذا يستطيعون تقديمه لأمريكا صرخة مدوية في أفئدة الشعب الأمريكي، ترسم طرائق حياته، وتسيطر على تضحياته من أجل وطنه حتى اليوم فنجده يتذكرها ويتغنى بها ويورثها لأبنائه وأحفاده. (10)

إن الأزمة التي عاشتها الجزائر ولازلت كذلك نسبها الكثيرون إلى فشل سياسي (غياب الديمقراطية) ربما يكون هذا جزءًا من الصواب، لكن الحقيقة أيضا أن السياسة برجالاتها كانت حجة يقنع بها الفرد الجزائري نفسه ببراءته. إن هذا الفشل حسب تصوري يرجع أيضًا للفرد الجزائري في حدّ ذاته ففي الوقت الذي عرفت الدولة إزدهارا تقاسمته مع الشعب وعاش رفاهية وعدالة اجتماعية...إلخ منحها هو عادات سيئة انغرست في شخصيته ونمت يوما بعد يوم، وتعوّذ على ممارستها كالإتكالية، الكسل، اللامبالاة...إلخ فلماذا يعمل مادامت المؤسسة العمومية تمنحه راتبا كل شهر، ولماذا ينضبط مادام القانون يمنع الفصل من العمل، وتسريح العمال لأسباب اقتصادية ممنوع لا يستطيع ربّ العمل القيام به تحت أي ظرف (صدر هذا في مرسوم 29 أفريل 1975)، ولماذا يجتهد مادامت فاتورة تعليم أبنائه تسدّدها الدولة، وفاتورة المستشفى أيضا (مجانية التعليم والعلاج) ولماذا يبدع في عمله مادامت الدولة تبدع في نفقاتها عليه، إنها الدولة المانحة للأرزاق في نظره ليس إلاّ.

إن الفرد الجزائري في مرحلة معيّنة لم يحافظ على المكتسبات التي حققها ولم يحاول مواصلة البناء، بل اكتفى بذلك القدر ونحن نعلم أن ما لا يتقدم نحو الأفضل يرتدّ نحو الاسوأ. ولمّا يفكر الفرد اليوم فيما يمكن تقديمه عوضا أن ينتظر ماذا سيقدّم له، قمة المسؤولية والوعي، الذي طالما افتقدناه بل وجعلنا نصنّف في زمرة الدول المتخلفة.

الهوامش:

1- Youssof.med.reda : **Al kamel al wasit plus**. Dictionnaire francais arabe, librairie du libon publishers, beyrouth , liban2002 ;P967

2- أنتوني غدنز، ت/ فايز الصباغ: **علم الاجتماع**، ط4، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2005، ص468.

3- عبد الحليم مهمور باشة: **الدولة وتهميش الشباب في الجزائر**، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد10، جامعة منتوري قسنطينة، سبتمبر2010، ص233.

4- سهيل ادريس: **المنهل**، قاموس فرنسي عربي، دار الآداب، بيروت، لبنان، 2015، ص652.

5- جمال الدين عبد الجليل: **الحوار المتمدّن**، www.al hiwar زيارة الموقع يوم 2015/05/06، 14سا

6- سعيد الزهراني: **الفرد والمجتمع** www.ejtemay.com زيارة الموقع يوم 2015/05/16، 20:20سا .

7- محمد بلقاسم حسن بهلول: **سياسة التخطيط والتنمية وإعادة تنظيم مسارها**، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1999، ص98.

8- عبد اللطيف بن اشنهو: **دور الدولة في التنمية الاقتصادية بالمغرب العربي الكبير**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر1983، ص132.

9- محمد بلقاسم حسن بهلول: مرجع سابق، ص98-99

10- ناصر محمد العديلي: **إدارة السلوك التنظيمي**: ط1، مرام للطباعة الالكترونية، المملكة العربية السعودية، 1993، ص91.

11- محمد شحاتة ربيع: **أصول علم النفس الصناعي**، دار المهندس للطباعة، مصر، 2006، ص209.

ـــــ الدولة والفرد وإشكالية من يخدم من ؟ ـــــــ